توجيه الهجرة غير النظامية، واستغلال المهاجرين سياسياً على ضفتي المتوسط... هل وراء: "إغراق" البلدان المغاربية بالمهاجرين أطراف معينة...؟ وهل يثير هذا العمل المسؤولة الجنائية الدولية...؟ وهل هو غزو أم استيطان...

د : أبو المعالي محمد عيسى أبو المعالي

كلية القانون . زلطن / جامعة صبراتة

2024-2023

مقدمة:

ارتبطت الهجرة عبر التاريخ، بترسيخ التقارب بين بني البشر المختلفين اختلافاً طبيعياً، واكتساب الثقافات... وفي العصر الحديث باتت الهجرة هي الحل الأبرز للشرائح القادرة على العمل، المتطلعة لتحقيق حلم الثروة والرفاه في مختلف المجتمعات التي تعاني من البطالة والفقر أو من عدم الاستقرار... وكانت بلدان شمال أفريقيا دول منشأً للمهاجرين من أبنائها إلى أوروبا منذ عقود، ودول عبور للمهاجرين من أبناء أفريقيا السمرء إلى: القارة الأوروبية، وجهة "المقصد"..

وفي منتصف عام 2023 المنصرم شهدت موريتانيا و المغرب و تونس وليبيا و الجزائر زيادة لافتة في نسبة المهاجرين الوافدين من دول أفريقيا "جنوب الصحراء"، وقد واكبت هذه الظاهرة حملات إعلامية لعناصر من هؤلاء المهاجرين متمثلة في مقاطع فيديو تستنكر سوء معاملة السلطات المغاربية لهم، وتحرض على العنف و الكراهية بين الافارقة السود و إختهم غير السود في هذه الدول... بل بلغ الأمر بمنتجي هذه الحملات تشبيه وجود البيض في شمال أفريقيا بالتواجد الصهيوني في فلسطين... وعلى الأرجح - وليس من باب التعلق بنظرية المؤامرة - فإن هذا الفكر لم يولد صدفة...! بل له خلفيات وأبعاد مدروسة، إن لم يكن له رعاية يُعون ما يقولون وما يفعلون... حتى اختيار المكان والزمان ليس عفويا...!

إشكالية البحث :

تحاول هذه المقاربة تسليط الضوء على الحدث المنوه عنه أعلاه، وتقييم آثاره على المهاجرين أنفسهم من منظور قواعد القانون الدولي العام، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقواعد القانون الدولي الجنائي.. وعلى الدول المتضررة - دول العبور، ودول المقصد - وذلك لاستجلاء الإجابات المفترضة على التساؤلات التي يطرحها الحدث، و السلبيات والمآخذ التي اكتفت التعاطي معها

...

خطة البحث :

تم دراسة الموضوع من خلال مبحثين، نعقد الأول منها للمركز القانوني للمهاجر ومغالطات السياسة والإعلام ذات العلاقة، بينما نعقد الثاني للسياسات الهشة - للأطراف المعنية- في مواجهة الظاهرة...

المبحث الأول:

المركز القانوني للمهاجر و مغالطات السياسة و الإعلام:

تقديم و تقسيم :

ستتم دراسة محتوى هذا المبحث من خلال المطالبين التاليين: يتم بحث المركز القانوني للمهاجر في (مطلب أول)، ثم استعراض بعض المغالطات الشائعة حول الهجرة و المهاجرين في (مطلب ثان)، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: المركز القانوني للمهاجر:

منذ منتصف القرن العشرين بدأ النظام القانوني للمهاجرين يتجه نحو ضمان عدة مستويات من الحماية، ترجع الى اختلاف المقصود بهذا الوصف... ذلك أن المهاجر شخص غير الشخص الوطني، وغير الأجنبي، وغير اللاجئ، وغير العامل المتعاقد للعمل في بلد غير بلده... وقد عرّفت منظمة UNESCO المهاجر بأنه: "هو كل شخص يعيش بصفة مؤقتة في بلد لم يولد فيه، واكتسب فيه مركز اجتماعياً" ... بينما ميزت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية و الاجتماعية بين المهاجر "لمدة طويلة"، وهو : "الشخص الذي ينتقل الى البلد غير بلد الإقامة المعتادة لمدة تتجاوز 12 شهر"، وبين المهاجر "لمدة قصيرة"، وهو: "الشخص الذي ينتقل الى بلد غير بلد الإقامة المعتادة لمدة تتجاوز 3 أشهر، ولا تتجاوز 12 شهراً"¹.

وكمقاربة معيارية قدمت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة توصيات باعتبار الفئات الثلاث التالية من قبيل المهاجرين وهم:

¹ **Alexandre Papa Faye**: migration et developpement: de l immigration subie a l immigration choisie, CADTM, Belgique, 2019, p:11. Et voir aussi : **Christian Brunelle**: "la primaute du droit: la situation des immigrants et des refugies en droit europeen au regard des Chartes et des textes internationaux", Université Laval, 2007 , p: 115 et sui...

- الأشخاص الذين هم خارج إقليم الدولة التي هم من رعاياها ولا يخضعون لحمايتها لوجودهم في دولة أخرى .

- الأشخاص الذين لا يتمتعون باعتراف القانون الدولي العام - الذي هو اعتراف ملازم لما تمنحه الدولة المضيفة - كالاعتراف بمركز قانوني لغير المواطنين مثل: اللاجئ، أو المقيم الدائم، أو الشخص المُجنس...الخ..

- الأشخاص الذين لا يتمتعون بالحماية القانونية لحقوقهم الأساسية بسبب الاتفاقيات الدبلوماسية أو التأشيرات كالمستقلين، و المطلوبين...¹

وقد ميز المجلس الكندي للاجئين، بين المهاجر و اللاجئ، كما يلي: " المهاجر هو الشخص المستقر في دولة غير دولته لكنه انتقل إليها اختياراً... بينما اللاجئ هو من انتقل إليها مُكرهاً "هَرَباً" من الاضطهاد، أو من الحرب"... و إن لم يشمل هذا التمييز مفهوم المهاجر العابر...² ولا يفوتنا في هذا المقام الإشارة إلى الدور الذي تقوم به مؤسسات دولية متخصصة مثل: اللجنة الدولية للاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، من عمل متخصص في خدمة المهاجرين عموماً، لضمان حماية أرواحهم و تخفيف معاناتهم وصون كرامتهم، حيث تحت هذه الآليات الدول بطرق ودية على تفعيل مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقواعد القانون الدولي الجنائي، و القانون الدولي الإنساني، و احترام القواعد و المعايير المتعلقة بالمعاملة النموذجية، لرفع الاستضعاف و الاضطهاد الذي يعانيه هؤلاء عبر العالم...

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها 1990/45، بتاريخ 18 ديسمبر 1990 الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين، التي نصت في ديباجتها على أن: الدول الاطراف إذ تأخذ في اعتبارها المبادئ المنصوص عليها في الحلول الأساسية للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، و إذ تأخذ في الاعتبار المعايير الواردة في إطار منظمة العمل الدولية،

¹ Rapport d information de l Ambassadeur: Tomas B, representent special du Secretaire General pour les migrations et les refugees, Grece, 18 mai 2019, p:7.

² Gerard Carnu: vocabulaire juridique (1er edition), Paris, PUF,1987,p:305.

كالاتفاقية الدولية للهجرة من أجل العمل، واتفاقية الهجرة في ظروف تعسفية ومعاملة المهاجرين، والتوصية الدولية بشأن العمال المهاجرين، والاتفاقية الدولية لإلغاء و منع السخرة والعمل القسري، ومدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنقاذ القوانين... فإنها تؤكد أنه لا بد للشركاء الدوليين من وضع منظومة قانونية تهدف إلى ترسيخ الحماية الدولية لحقوق المهاجرين، ولأفراد أسرهم....

مؤكدّة بذلك أن المساس بحقوق المهاجرين، والمُستخدَمين في بلدان غير بلدانهم يعرقل تقدم التنمية العالمية، وينتهك حقوق الإنسان، خاصة أن حجم ظاهرة الهجرة بات يشمل ملايين الناس، ويمس عددا كبيرا من الدول....

ولعل أحد أسباب هذا الفهم هو التسليم بأن الهجرة باتت تسبب مشاكل قانونية كثيرة، خاصة: الهجرة غير النظامية، لما تعنيه هذه الأخيرة من تنقلات سرية عبر الحدود لأشخاص لا يحوزون وثائق ثبوتية- عادة ما يُستخدَمون بشروط أقل تكلفة من شروط عمل العمال العاديين- الأمر الذي يرغبه بعض أرباب العمل... ناهيك من أن هذه الهجرة غير النظامية وراءها دائما عرابون وسماسرة يجنون من ورائها أرباحا طائلة، وقد يمارسون في ظلها أنشطة أخرى مُجرمةً دولياً كتجارة المخدرات، وتجارة العملات وتزييفها، وتزوير الوثائق والهويات، وتجارة الرقيق الأبيض، وتبييض الأموال... وتأتي الأهمية المتزايدة للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في مجال تنظيم الهجرة إدراكاً للأثر المباشر لتدفق موجات المهاجرين على البلدان الغنية وذلك لضرورة التوفيق بين مواقف الدول المعنية بالظاهرة سواء المصدرة للمهاجرين أو المستقبلة لهم، لإرساء قواعد معيارية مقبولة كأساس لمعاملة هؤلاء... خاصة أنه يمكن الاستفادة منهم: طاقةً إنتاجيةً...

ومن هنا فإن للمهاجرين صفة معبرة في ضوء الوثائق الدولية المذكورة في ديباجة القرار آنف الذكر تُقرُّ لهم جملةً من الحقوق، وتضع على الدول التي وجدو على أراضيها جملةً من الالتزامات المرعية في التعامل الدولي لا يجوز انتهاكها لأهميتها ضمن القيم الإنسانية السائدة...

المطلب الثاني: مغالطات حول المهاجرين:

يتداول الرأي العام السلبي الشائع في البلدان المستقبلة على نطاق واسع مغالطات كثيرة بشأن الهجرة والمهاجرين مثل: العدد الفعلي للمهاجرين الذين يصلون إلى دولة محددة، فضلا عن تصورات خاطئة كالتالي تتردد حول سرقة المهاجرين للوظائف من السكان المحليين، ودفعهم معدلات الجريمة للارتفاع، وإثقالهم كاهل الخدمات العامة... وقد توصلت دراسة أجرتها الشبكة الإعلامية الإسبانية

IRIN إلى دلائل تدحض العديد من هذه المغالطات حول الهجرة والمهاجرين¹، وهي معلومات غير دقيقة عن المهاجرين عبر العالم، منها:

1- أن أغلبية المهاجرين يأتون من دول الجنوب الفقيرة إلى دول الشمال الغنية...، الحقيقة: أن أقل من نصف مجموع المهاجرين: 40 بالمائة، في جميع أنحاء العالم ينتقلون من الدول النامية في الجنوب إلى دول الشمال المتقدمة. ونحو ثلث المهاجرين على الأقل ينتقلون من دولة نامية إلى أخرى - الجنوب إلى الجنوب - ويهاجر نحو 22 بالمائة من الدول المتقدمة إلى أخرى - من الشمال إلى الشمال - وهناك عدد صغير ولكنه متزايد من المهاجرين - يصل إلى 5 بالمائة - ينتقل من الشمال إلى الجنوب...

2- أن معدلات الهجرة في ازدياد.... والحقيقة: أنه ازداد عدد المهاجرين الدوليين إلى 232 مليون في عام 2013 من 175 مليون في عام 2000 و154 مليون في عام 1990، ولكن هذا يرجع في الأساس إلى النمو السكاني،² وظلت نسبة المهاجرين كحصة من سكان العالم ثابتة إلى حد ما، بين 2.5 و3 بالمائة، وبالتالي فإن سكان الدول المستقبلية للمهاجرين يبالغون باستمرار في تقدير عدد المهاجرين الوافدين، مما يسهم في تضخيم الخطر القادم بأن هناك "الكثير" من المهاجرين.

3- أن معالجة الفقر وتدني مستوى التنمية في الدول المصدرة للمهاجرين سوف تحد من الهجرة إلى الدول الأكثر ثراء.... و الحقيقة: أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الفقيرة تقود إلى المزيد من الهجرة، وليس إلى تقليصها، على الأقل في المدى القصير إلى المتوسط، وفي حين أنه كثيراً ما يتم تصوير المهاجرين على أنهم فقراء ويائسون، فإن تحمل كلفة الهجرة عبر مسافات طويلة تتطلب امتلاك موارد كبيرة، كما تتطلب أيضاً وعياً بالفرص المتاحة في الأماكن الأخرى، وهو أمر لا يتأتى إلا في ظل مستوى معين من التعليم والوصول إلى وسائل الإعلام الحديثة... ومن ثم فإن زيادة التنمية تقود إلى وجود فئة أكبر من السكان التي تمتلك الطموح والموارد اللازمة للهجرة بمختلف أنواعها...³

¹ تقرير المكتب الإقليمي لأوروبا بمنظمة الصحة العالمية عن المهاجرين غير الشرعيين 2019 ، ص: 12.

² تقرير المنظمة الدولية للهجرة لعام 2013، ص: 31 .

³ op , cit : 50. Et voir aussi : **Alexandre Papa Faye**: migration et developpement.

4- أن تشديد الرقابة على الحدود يقلص نسبة الهجرة غير النظامية...، و الحقيقة: أن من المرجح أن يلجأ المهاجرون وطالبو اللجوء إلى دخول دولة ما بطريقة غير نظامية عندما لا تكون هناك بدائل قانونية، وهذا ما يعني غالباً الاعتماد على المهربين واستخدام طرق تعرضهم للعديد من المخاطر وحتى الموت... ومن المفارقات أن الدراسات التي أجريت في هذا الشأن قد أظهرت أن تشديد الضوابط الحدودية يمنع الهجرة القصيرة الأجل والهجرة الدائرية التي يعود فيها المهاجرون إلى أوطانهم بشكل منتظم، فمع تشديد الرقابة على الحدود يضطر المهاجرون إلى البقاء في دول المقصد لفترات أطول نظراً لصعوبة إعادة الدخول والنفقات المصاحبة لذلك...¹

5- أن المهاجرين يحصلون على وظائف كانت - لولا وجودهم - ستذهب للسكان الأصليين.. والحقيقة: أن آثار الهجرة على أسواق العمل معقدة ومتنوعة، تبعاً للزمان والمكان... ففي الدول المتقدمة، لاسيما خلال فترات النمو الاقتصادي، غالباً ما يشغل العمال المهاجرون وظائف منخفضة المهارة ومدنية الأجر، لا يرغب المواطنون فيها... كما أنه يوجد ارتباط قوي بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الهجرة، فعندما يتباطئ النمو وتقل فرص العمل، تكون الهجرة كذلك أيضاً.

6- أن المهاجرين يستنزفون الخدمات الاجتماعية والموارد العامة...، والحقيقة: في العديد من الدول، لا يحصل المهاجرون أصلاً - لاسيما المهاجرون غير الشرعيين - على الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية العامة، والإسكان، وفي الحالات التي يكون بإمكانهم الحصول على الرعاية الاجتماعية، فإنه من غير المحتمل أن يحصلوا عليها بنفس المستوى الذي يحصل عليه السكان المحليون...²

ويعود هذا جزئياً إلى أن نسبة كبيرة منهم هم من البالغين الشباب الذين تقل نسبة احتياجاتهم الصحية... وقد ثبت أن مساهمة المهاجرين في الضرائب لفائدة البلد المضيف فاقت الفوائد الاجتماعية التي حصلوا عليها...

Christian Brunelle: "la primauté du droit: la situation des immigrants et des refugies en droit europeen au regard des Chartes et des textes internationaux", op cit , p: 57 et sui...

Ibidem , p:41.¹

Med Moulay: trafic illicite de migrants et droits humains, vers une coherence,thes de ² doct,UM5,2018,p: 71.

7- أن الأفراد الذين يدخلون إلى دولة ما بطريقة غير نظامية هم مهاجرون غير شرعيين...، والحقيقة: أنه في حين يعد عبور الحدود دون حيازة وثائق خرقاً لقوانين الهجرة، إلا أنها لا تجعل الشخص "غير شرعي"، لاسيما إذا كان هذا الشخص من طالبي اللجوء، ذلك أن اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين تعترف بحق الأشخاص الفارين من الاضطهاد في الدخول إلى دولة أخرى لأغراض طلب اللجوء، بغض النظر عما إذا كان لديهم وثائق صالحة للسفر أم لا... والنسبة أقل بكثير في أوروبا، حيث تشير التقارير إلى أن نسبة المهاجرين الذين لا يحملون وثائق من إجمالي "السكان الأجانب" في عام 2008 تراوحت ما بين 7 إلى 12 بالمائة، وغالباً ما يُضطر الأشخاص الفارون من الاضطهاد والصراع في دول مثل الصومال وأفغانستان وسوريا وغيرها... إلى عبور الحدود دون وثائق...¹

المبحث الثاني

مهاجرو دول إفريقيا جنوب الصحراء، غموض السياسات.. وخيارات: الترحيل والتوطين:

تقديم وتقسيم:

ستتم دراسة محتوى هذا المبحث من خلال المطالبين التاليين: ضعف المقاربات المغاربية لحل الإشكاليات المتعلقة بالمهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء (مطلباً أول)، ثم عدم جدية الشركاء الأوروبيين في وضع حلول جذرية للظاهرة (مطلباً ثانياً)، وذلك على النحو التالي: المطلب الأول: ضعف المقاربات المغاربية:

لا شك أن هناك شبكات ذات نشاط دولي تستغل حاجة المهاجرين الشباب في البلدان الفقيرة، وغير المستقرة في إفريقيا من دول إفريقيا جنوب الصحراء.. وتبيع الوهم لهم... حيث يجدون أنفسهم في نهاية المطاف رهن الاعتقال إن لم تكن نهايتهم الضياع في الصحراء أو الموت غرقاً في البحر.....

ووفقاً لاستطلاع أجراه مركز Gallup ونشرته المنظمة الدولية للهجرة في تقرير بعنوان الهجرة في العالم لعام 2018 فإن أغلب المهاجرين العابرين من العمق الإفريقي باتجاه أوروبا لا يحملون توجهات سياسية أو أيديولوجية، كما أنه قلما وُجد من بينهم أصحاب سوابق مطلوبون للعدالة في

¹ Conseil Canadien pour les refugies: a props des refugies et des immigrants : un glossaire terminologique. Montreal, 2012, p:02.

أنظر أيضاً: عابسة حمزة: الحماية القانونية للمهاجرين في القانون الدولي، 2017، ص: 32.

بلدانهم، أو على المستوى الدولي... بل كانوا دائماً مهاجرين اقتصاديين: باحثين بشتى السبل عن طرق تقودهم لتحسين مستوى معيشتهم...¹

وقد أورد الناطق الرسمي باسم منظمة الصحة العالمية في تقرير المنظمة السنوي عن الأوضاع الصحية للاجئين في 14 يوليو 2017، أن المهاجرين واللاجئين أكثر عرضة لخطر الإصابة بالأمراض من السكان المضيفين في مختلف البلدان، وأنهم يواجهون دائماً خطر الإصابة بالأمراض في مرحلة التنقل أو أثناء البقاء في البلدان المستقبلية بسبب سوء الأحوال المعيشية والتغيرات الطارئة على نمط حياتهم...²

وفي الوقت الذي ترتبط فيه الأمراض المعدية عادة بالنزوح والهجرة، إلا أن التقرير يشير إلى أن هناك وعياً متنامياً بأن هذه الفئة أكثر عرضة لخطر الإصابة بالأمراض المعدية بسبب عدم الحصول على الرعاية الصحية، أو لحصولهم على رعاية متقطعة، أو للظروف المعيشية السيئة أثناء عملية الهجرة، لذلك فمن الضروري ضمان أن العاملين في مجال الرعاية الصحية الموجهة للمهاجرين يفهمون هذه المخاطر...

كما أشار التقرير أيضاً إلى أن القصر غير المصحوبين بذويهم معرضون للاستغلال ويعانون من معدلات انحراف أكبر، ومن أعراض الاضطرابات الناجمة عن الضغوطات اليومية، ويعانون من إصابات مرتبطة بالعمل أكثر بكثير من العمال غير المهاجرين.....

ويتخذ العديد من المهاجرين الأفارقة القادمين من بلدان جنوب الصحراء دول الاتحاد المغربي: موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، دول عبور في طريق الهجرة إلى أوروبا، ويتدفقون على هذه البلدان بنسب متفاوتة، وخلال مواسم مختلفة... بحسب الثغرات التي يتصيداها مهربو البشر في النظام الوطني لمكافحة الهجرة غير الشرعية بكل دولة، فتصبح تلك الدولة قبلة موسمية واعدة، حتى إذا سيرت السلطات دوريات متخصصة، وأحكمت قبضتها على مسارات التهريب، تراجعت نسب الوافدين ريثما يضع المهربون استراتيجيات جديدة...

¹ تقرير المكتب الإقليمي لأوروبا بمنظمة الصحة العالمية ، 2019 ، مصدر سابق، ص: 43. و أنظر كذلك:

Med Moulay: traffic illicite de migrants et droits humains,op .cit, p: 81.

² تقرير منظمة الصحة العالمية السنوي عن الأوضاع الصحية للاجئين في 14 يوليو 2017. ص: 30 ، و أنظر كذلك : عباسية حمزة: ، مصدر سابق، ص: 66. و أنظر أيضاً:

Rapport d information de l'Ambassadeur: Tomas B, op.cit, p: 16.

وفي 2023/7/3 وبعد مواجهات بين هؤلاء وبين بعض الشباب التونسي قُتل على أيدي مهاجرين أفارقة في مدينة صفاقس أحد المواطنين التونسيين مما تسبب في أزمة للمهاجرين غير النظاميين المتواجدين في مختلف المدن التونسية ...

ووفقاً لتقارير مراقبين، فإن السلطات التونسية قررت ترحيل المئات من المهاجرين إلى بلدانهم لحل الأزمة وإنهاء التوترات بين المواطنين والمهاجرين، كما أشارت بعض وسائل الإعلام إلى أنه تم ترحيل بعض المهاجرين أيضاً باتجاه الحدود البرية الليبية ...

وفي 2023/7/7 طالبت منظمة Human Rights Watch السلطات التونسية وقفت عمليات الطرد الجماعي لطالبي اللجوء الأفارقة، الذين باتوا في ظروف غير إنسانية، يعانون درجات حرارة مرتفعة في الصحراء ...

ورغم تقاوم المعاناة الإنسانية لهؤلاء، فلم تقم المنظمات الدولية بدور يذكر، بل ساد التعتيم حول مصيرهم... وقد أثارت فيديوهات المهاجرين الأفارقة المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي انقساماً في الرأي العام الوطني والدولي بين منتقد ومتعاطف بسبب قسوة المواقف في التعاطي مع الملف، وجدير بالذكر أن المهاجرين نظموا اعتصامات أمام مقرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تونس والجزائر والمغرب وليبيا... في فترات متفاوتة ...

وكان الرئيس التونسي قيس سعيد قد دعا - خلال اجتماع وطني رفيع المستوى - إلى إيجاد حل دولي للظاهرة يقوم على معالجة الأسباب الحقيقية وراء تقاوم الهجرة غير النظامية... مشيراً إلى أن هناك أطرافاً تدفع المهاجرين عنوة إلى التراب التونسي بشكل غير قانوني لتقويض الأمن والاستقرار في تونس... وقد واجه المهاجرون في هذه الفترة أياماً العصيبة بسبب الحملة القوية ضدهم، فيما اعتبر بعض قادة الطيف السياسي المغربي ما يحدث في شمال أفريقيا حملة ممنهجة ضد العرب والمسلمين في شمال أفريقيا، أسموها: "الاستيطان الإجماعي"، نسبة إلى (إفريقيا جنوب الصحرى) ...¹

المطلب الثاني: مراوغة الشريك الأوروبي في وضع الحلول:

¹ صرح الناطق باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية: رمضان بن عمر في 2023 /7/11 ، بأنه تم نقل المهاجرين العالقين على الحدود إلى مبيطات تابعة للمنظمة الدولية للهجرة في ولاية تطاوين ، كما تم نقل مجموعات أخرى إلى مقر وزارة التربية بولاية مدين تحت إشراف الجيش التونسي.

على مر العقود الماضية لم تتقدم دول الاتحاد الأوروبي - مجتمعة أو فرادى - بأي مشروع أو مقترح جاد لوضع حلول بناءة لظاهرة الهجرة من القارة الإفريقية إلى البلدان الأوروبية، رغم حاجة الشريك الأوروبي إلى أبناء القارة كيد عاملة...

ولا يخلو هذا الموقف من دواعٍ وجيهةٍ للسخرية... فأوروبا هي من استعمر شعوب هذه القارة، وعملت على استنزاف ثروتها منذ بدايات القرن التاسع عشر، وتنافست على تعليم لغاتها لأبناء هذه البلدان الفقيرة بحجة أنها تنقل إليها الحضارة، والديموقراطية، والتقدم... ثم تبين لاحقاً أن ذلك كله كان مجرد خدعة عندما وضعت أوروبا أمام التزاماتها ووعودها...!!

ورغم أن فرنسا مثلاً أنشأت سنة 1998 جهازاً استشارياً تابعاً للوزير الأول ينحصر اختصاصه في دراسة أنجع المقترحات لتوحيد الفئات والشرائح الاجتماعية الوافدة ودمجها هو: المجلس الأعلى للاندماج الفرنسي، فإن المفاهيم الواردة في قرارات هذا المجلس اعتمدت معيار تحديد الصفة بالرجوع إلى الفئة: (الأصل)... حيث عرّف المجلس المهاجر بأنه: (شخصٌ ولد أجنبياً في بلد أجنبي ويقيم في فرنسا بشكل دائم)، فالمهاجر في منظور خبراء المجلس هو: المقيمُ إذا...! ويضيف: (إن صفة المهاجر دائمة... فالفرد يبقى منتمياً لفئة المهاجرين حتى ولو اكتسب الجنسية الفرنسية، لأن بلد وجنسية الفرد عند ولادته هي التي تحدد ما إذا كان مهاجراً أم لا)..¹

والمتأمل في الوثائق الأوروبية يلاحظ أن: مجلس أوروبا منذ 1949، و الاتحاد الأوروبي ماستريخت 1991، سعيًا إلى إرساء نظام قانوني متكامل للهجرة، انطلاقاً من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان 1950، الاتفاقية الأوروبية الخاصة بالنظام القانوني للعمال المهاجرين 1977، والاتفاقية الأوروبية لمشاركة الأجانب في الحياة العامة 1992، والاتفاقية الأوروبية الاطارية لحماية الأقليات القومية 1995، والميثاق الأوروبي الاجتماعي 1996... إلى غير ذلك من الصكوك و الوثائق التي تتقرر أحكاماً و تنشئ التزامات دولية مرموقة قبلَ دول منظمة الاتحاد الأوروبي لؤلئك الأشخاص الذين دخلوا الأراضي الأوروبية تحت وطأة ظروف قاهرة، طلباً للعيش الكريم ...

¹ صايش عبد المالك: التعاون الأورو - مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، 2007. ص: 56.

حتى أن لجنة الوزراء التي هي إحدى هيئات "مجلس أوروبا"، أصدرت خلال العقود الماضية عدة توصيات بمقتضى المادة 15 من النظام الداخلي للمجلس لتوجيهه وتذكير دول المجلس بالالتزامات المقررة في الاتفاقيات، ومن أهم هذه التوصيات:

- التوصية 4 لسنة 2002 المتعلقة بحق المهاجرين في لم الشمل الأسري، والتوصية 10 لسنة 2008 المتعلقة بتحسين طرق ولوج لسوق العمل، والتوصية 5 لسنة 2011 المتعلقة بالمعاملة اللائقة للمهاجرين كبار السن، والتوصية 13 لسنة 2011 المتعلقة بحق المهاجرين في العلاج. بل إن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا - التي تتمتع بسلطة إصدار قرارات ملزمة لكل دولة عضو، ولها أن تسلط عقوبات على الطرف الذي لا يخضع لهذه القرارات- أصدرت العديد من القرارات لتعزيز حماية حقوق المهاجرين الموجودين على أراضي دول المجلس، ومن أهم هذه القرارات:

-القرار 6 لسنة 2006 المتعلق بضوابط التوقيف الإداري للمهاجرين، والقرار 1478 لسنة 2006 حول إدماج النساء المهاجرات، والقرار 2006 لسنة 2014 المتعلق بدمج المهاجرين في أوروبا، والقرار 2128 لسنة 2016 حول العنف الموجه ضد المهاجرين.

غير أن هذه الأطر القانونية النموذجية لم تجد طريقها نحو التنفيذ بالقدر المرغوب... بل سُجِلت حالاتٌ تم فيها انتهاك كل المواثيق والالتزامات والقيم المقررة بمقتضى الاتفاقيات والتوصيات والقرارات المذكورة أعلاه...!

ذلك أن السياسة غير المعلنة للاتحاد الأوروبي اليوم هي حماية حدوده الخارجية، من خلال توزيع معدات ونظم المراقبة الحديثة على دول العبور على الضفة الأخرى من المتوسط، متخذاً من هذه الدول منطقة عازلة بناء على اتفاقات مبدئية، تتضمن وعوداً وهمية بالتمويل والقروض طويلة المدى، أو بالدعم من خلال البنك الدولي...

وقد سجلت منظمة Human Rights Watch مسؤولية قطاعات من درك الحدود البحرية الأوروبية عن تسيير دوريات في المياه الإقليمية لدول الاتحاد وفي أعالي البحار لاعتراض قوارب المهاجرين عبر البحر، لا لتقديم النجدة وإنما لإرجاع المهاجرين أو تسليمهم لسلطات دولة العبور... وقد وُثِّقت عمليات صَدِّ بالقوة على الحدود البرية لبلغاريا في أغسطس وسبتمبر 2023، فضلاً عن حادثة فبراير 2014، حيث فتح حرس الحدود الإسباني الأعيرة المطاطية والغاز المسيل للدموع

في وجه 250 مهاجراً ولاجئاً كانوا يسبحون من المياه المغربية باتجاه سبتة الإسبانية، وقد فارق الحياة 24 منهم على الفور، وبقي أكثر من 30 منهم في عداد المفقودين...¹

وكانت المديرية الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية في أوروبا Sousane jacop، قد دعت في تقريرها السنوي عن ظروف المهاجرين غير الشرعيين في 5 ديسمبر 2019، إلى أن تسعى النظم السياسية والاجتماعية في العالم للارتقاء إلى مستوى التحدي العالمي للهجرة بهدف الاستجابة لظروف المهاجرين بطريقة إيجابية وإنسانية، في وقت تتوسع فيه الظاهرة عبر العالم... ويؤكد التقرير الذي تم إعداده بالشراكة مع المعهد الوطني الإيطالي للصحة والهجرة، أن المعطيات المتاحة بشأن صحة اللاجئين والمهاجرين، تؤكد أن أغلبهم كانوا لائقين بدنياً قبل ولوج البلدان الأوروبية، خاصة اللاجئين الأفارقة الذين كانوا بانتظار المساعدة والفحص الطبي بواسطة جمعية الصليب الأحمر بعد نزولهم من سفينة الإنقاذ الإيطالية في ميناء كاتانيا، في 19 سبتمبر 2019، كانوا جميعهم بصحة جيدة....

وبحسب سجلات الاستقبال المعتمدة لدى المنظمة الدولية للهجرة لعام 2019 فإن المهاجرين غير النظاميين الموثقين لدى سلطات الحدود للدول الأوروبية يشكلون أقل من 4% من إجمالي السكان في المنطقة الأوروبية...²

الخاتمة:

طرحت الهجرة غير الشرعية ولا تزال وتطرح العديد من المشاكل، ولعل النمط الأحدث من مشاكل الهجرة والمهاجرين هو ذلك المشار إليه في مستهل هذه المقاربة، والمتمثل في كثافة توافد المهاجرين من الدول الإفريقية على المغرب والجزائر وتونس خلال فصل الصيف 2023 الماضي، وما صاحب ذلك من مواقف سياسية داخلية ودولية، وردود فعل تراوحت بين الفرجة والتنديد...!

¹ عباسة حمزة: الحماية القانونية للمهاجرين في القانون الدولي، 2017، ص: 92.

² irreguliere sur les droits **Idil Atak**: les effets de Europeanisation de la lute contre la migration² humains des migrants, Universite de monterreal, 2020,p:49-50.

وبما أن "الهجرة" - من حيث هي سلوك فطري لدى جميع بني الإنسان منذ الأزل ليس من المستساغ اعتبارها عملاً مشيناً - فقد رفضت بعض المنظمات الدولية عبارة: "غير القانونية"، التي اعتاد التعامل السياسي الدولي إلحاقها بمصطلح "الهجرة" غير النظامية... إلا أنه يجب الاعتراف أن حركة المهاجرين عبر العالم تصبح عملاً ضاراً بسلامة المهاجرين أنفسهم قبل مساسها بالأمن القومي للدول، متى ما تمت بشكل مخالف للضوابط القانونية التي تحمي مصالح جميع الأطراف... لقد جاء التطور الجديد في أوضاع الهجرة نتيجة الخلل الجسيم الذي يطبع السياسات السائدة في التعامل مع الظاهرة... ذلك أن العنف المضاد المستخدم ضد المهاجرين بقمعهم، وإجبارهم على العودة القسرية بطرق تعرض حياتهم للخطر كالتترك في الصحراء، أو القنص في عرض البحر، أو اتخاذهم وسيلة لخلق القلاقل الأمنية و السياسية لبلد جار، أو استغلالهم ورقةً سياسيةً لتنفيذ خطة تعديل ديمغرافي لسكان بلد ما، أو لابتزازه، أو لإجباره على اتخاذ موقف سياسي معين، أو للقبول بتوافقات أو لتقديم تنازلات معينة... كل ذلك توظيفٌ سيءٌ لقضية إنسانية ينبغي ألا تدخل في حسابات أي صراع سياسي أصلاً...

إن عبور المهاجرين البحر الأبيض المتوسط باتجاه أوروبا أو العكس قضيةٌ طبيعيةٌ، تجد سندها في التاريخ، وفي علاقات السلم والحرب التي مرت على المنطقة منذ فجر التاريخ.. ولا يمكن منعها بالقوة.. وإنما يمكن خفض مساوئها بالتعاون، والعمل على تنمية البلدان الإفريقية... بالاستثمارات الهادفة إلى الاستفادة من الأيدي المعطلة في الخزان البشري الإفريقي الذي يتدفق منه هؤلاء من جهة، ورغبةً في تعويض حقبة الاستعمار من جهة أخرى...

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

أ- الوثائق الدولية

- الاتفاقية الأوروبية الخاصة بالنظام القانوني للعمال المهاجرين 1977 .
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين 1990.
- الاتفاقية الأوروبية لمشاركة الأجانب في الحياة العامة 1992 .
- الاتفاقية الأوروبية الاطارية لحماية الأقليات 1995 .

ب- التقارير

تقرير المنظمة الدولية للهجرة لعام 2013 .

تقرير منظمة الصحة العالمية السنوي عن الأوضاع الصحية للاجئين في 14 يوليو 2017.

تقرير المكتب الإقليمي لأوروبا بمنظمة الصحة العالمية عن المهاجرين غير الشرعيين 2019 .

ج - الأبحاث:

1- صايش عبد المالك: التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، 2007.

2- عابسة حمزة: الحماية القانونية للمهاجرين في القانون الدولي، 2017 .

باللغة الفرنسية:

- References:

- **Alexandre Papa Faye**: migration et developpement:de l immigration subie a l immigration choisie,CADTM,belgique,2019.

- **Christian Brunelle**: “la primaute du droit: la situation des immigrants et des refugies en droit europeen au regard des Chartes et des textes internationaux” ,Universite Laval,2007 ...

-**Gerard Carnu**: vocabulaire juridique (1er edition), Paris, PUF,1987.

- **Idil Atak**: les effets de Europeanisation de la lutte contre la migrationirreguliere sur les droits humains des migrants, Universite de montreal, 2020.

- **Med Moulay**: trafic illicite de migrants et droits humains, vers une coherence,thes de doct,UM5,2018.

- Documents :

- **Conseil Canadien pour les refugies**: a props des refugies et des immigrants : un glossaire terminologique. Montreal, 2012.

- **Pacte europeen** sur l immigration et l asile , conceil de l union europeenne,Bruyelle,2018.

- **Rapport d information** de l Ambassadeur: Tomas B, representent special du Secretaire General pour les migrations et les refugies, Grece, 18 mai 2019.